تحرك عاجل

إعادة الحكم على مصريين نوبيين

خلال جلسة محاكمة مفاجئة، عُقدت في 6 سبتمبر/أيلول 2025، قضت المحكمة الجزائية المتخصصة بتخفيف أحكام السجن الصادرة ضد 8 من بين 10 مصريين نوبيين مُحتجزين تعسفيًا في المملكة العربية السعودية. وكانت المحكمة الجزائية المتخصصة قد حكمت على 10 مصريين نوبيين بالسجن لمدد تراوحت بين 10 سنوات و18 سنة، إثر محاكمة فادحة الجور في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2022، وذلك لقيامهم بتنظيم فعالية سلمية لإحياء ذكرى. ووجهت إليهم تهمة إنشاء جمعية بدون ترخيص، وإبداء التضامن مع جماعة الإخوان المسلمين، ونشر تعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي. وبعض هؤلاء الرجال من كبار السن ويعانون من مشاكل صحية، مثل السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية. ويجب على السلطات السعودية الإفراج فورًا وبدون قيد أو شرط عن هؤلاء الرجال العشرة.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود
مكتب جلالة الملك
الديوان الملكي
الرياض، المملكة العربية السعودية
الهاتف: 000 000 8004 966+
إكس: KingSalman@

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، تحية طيبة وبعد...

أبعثُ إلى جلالتكم بهذه الرسالة لحثّكم على الإفراج فورًا وبدون قيد أو شرط عن 10 مصريين نوبيين مُحتجزين تعسفيًا لقيامهم بتنظيم فعالية سلمية لإحياء ذكرى. ولا يزال هؤلاء المصريون النوبيون العشرة مُحتجزين تعسفيًا منذ أكثر من خمس سنوات. وكانت المديرية العامة للمباحث السعودية (المباحث) قد ألقت

القبض عليهم يوم 14 يوليو/تموز 2020، في ما يتصل بفاعلية ثقافية كانوا يخططون لإقامتها في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2019، لإحياء ذكرى الحرب العربية الإسرائيلية في عام 1973.

وفي 10 أكتوبر/تشرين الأول 2022، حكمت عليهم المحكمة الجزائية المتخصصة في العاصمة الرياض بالسجن لمدد تراوحت بين 10 سنوات و18 سنة إثر محاكمة جائرة. ووفقًا لما ذكره أحد أقارب هؤلاء الرجال، فقد صدرت الأحكام عليهم بموجب المواد 34، و43، و44 من نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، المعمول به في المملكة العربية السعودية، حيث وُجهت إليهم تهم إنشاء جمعية بدون ترخيص، وإبداء التضامن مع جماعة الإخوان المسلمين، ونشر تعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي. ولم يُسمح لعائلات الرجال العشرة بحضور جلسة إصدار الحكم. كما ذكر أحد أقارب الرجال أن بعضهم من كبار السن ولديهم مشاكل صحية، مثل السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية.

وفي 6 سبتمبر/أيلول 2025، أعادت المحكمة الجزائية المتخصصة الحكم على 8 من المصريين النوبيين العشرة، فقضت بتخفيف أحكامهم، ولكنها لم تأمر بالإفراج عنهم فورًا وبدون قيد أو شرط. وليس واضحًا ما إذا كانت هناك أحكام جديدة قد صدرت على الرجلين الآخرين، وهما جمال عبد الله مصري وعبد السلام جمعة علي بحر، واللذين لم يحضرا جلسة المحاكمة. ولا تتوفر لدى عائلات الرجال معلومات واضحة عن الأحكام الجديدة، وقال بعض الأهالي إنهم ترددوا في السؤال عنها خلال اتصالاتهم مع الرجال خوفًا من الأعمال الانتقامية. ويعني الحكم الجديد أن هؤلاء الرجال سوف يظلون مُحتجزين تعسفيًا في المملكة العربية السعودية بدلًا من الإفراج عنهم.

أهيب بجلالتكم أن تأمروا بالإفراج فورًا وبدون قيد أو شرط عن جميع الرجال العشرة، حيث إن السبب الوحيد لاحتجازهم هو ممارستهم لحقوقهم الإنسانية. وإلى أن يتم الإفراج عنهم، أهيب بجلالتكم أن تضمنوا حصولهم على الرعاية الطبية بشكل كامل، والسماح لهم بالاستعانة بمحامين من اختيارهم، والاتصال بعائلاتهم بصفة منتظمة. كما أحثُّ جلالتكم على حماية أبناء الأقليات من جميع الهويات العِرقية والثقافية واللغوية، ومنحهم حقوقهم الإنسانية الأساسية في حرية التعبير والتجمع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها في المملكة العربية السعودية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

الرجال النوبيون المصريون المحتجزون العشرة هم: **عادل إبراهيم فقير** (رئيس الجالية النوبية بمدينة الرياض)، و**الدكتور فرج الله أحمد يوسف** (الرئيس السابق للجالية النوبية في الرياض)، و**جمال عبد الله مصري** (رئيس جمعية قرية دهميت النوبية في الرياض)، و**محمد فتح الله جمعة**، و**سيد هاشم شاطر**، و**علي جمعة علي بحر**، و**صالح جمعة أحمد**، و**عبد السلام جمعة علي بحر**، و**عبد الله جمعة علي**، و**وائل أحمد حسن إسحق** (عضو جمعية قرية توماس النوبية).

وقُبض على الرجال العشرة أولًا صباح يوم 25 أكتوبر/تشرين الأول 2019، وهو اليوم الذي كانوا يخططون فيه لإقامة فعالية بمناسبة ذكرى الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973، حيث استجوبهم مسؤولون أمنيون سعوديون، واتهموهم بعدم وضع صورة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على ملصق الإعلان عن الفعالية إلى جانب صور القادة الآخرين في الجيش المصري. وفي 25 ديسمبر/كانون الأول 2019، أُفرج عن هؤلاء الرجال مع منعهم من السفر لحين استكمال القضية. ويُذكر أن فعاليات مماثلة قد نُظمت خلال السنوات السابقة في المملكة العربية السعودية بدون أن يتعرض مجتمع النوبيين لأي أعمال انتقامية.

واحتُجز الرجال العشرة بمعزل عن العالم الخارجي، وبدون السماح لهم بالاتصال بمحاميهم أو عائلاتهم طوال الشهرين الأولين من احتجازهم. وحضر الرجال العشرة الجلسة الأولى لمحاكمتهم أمام المحكمة الجزائية المتخصصة يوم 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، حيث التقوا بمحاميهم للمرة الأولى خلال 16 شهرًا تقريبًا. وفي الجلسة الثانية، التي عُقدت في 24 يناير/كانون الثاني 2022، تضمنت مذكرة الدفاع لدعاءات بأن الاعترافات التي أدلى بها الرجال قد انتُزعت بالإكراه. واعترضت النيابة على هذه الفقرة، وأمر القاضي محامي الدفاع بتعديلها.

وحكمت المحكمة الجزائية المتخصصة على محمد فتح الله جمعة بالسجن 18 سنة، بينما حُكم على الرجال الآخرين بالسجن لمدد تراوحت بين 10 سنوات و16 سنة. وفي 6 سبتمبر/أيلول 2025، خفَّفت المحكمة الجزائية المتخصصة الأحكام الصادرة ضد 8 من هؤلاء الرجال العشرة. وليس واضحًا ما إذا كانت هناك أحكام جديدة قد صدرت على الرجلين الآخرين، وهما جمال عبد الله مصري وعبد السلام جمعة علي بحر، واللذين لم يحضرا جلسة المحاكمة.

ويُعتبر النوبيون أقلية عرقية في مصر والسودان، وتعرضوا على مر التاريخ للتهميش والتمييز المجحف بسبب هويتهم الثقافية والعرقية واللغوية. ففي عام 1964، هجّرت الحكومة المصرية قسرًا آلاف النوبيين

من ديارهم في جنوب مصر، من أجل بناء السد العالي في أسوان، والذي أدى إلى إغراق عدة قرى نوبية ونزوح المزيد من النوبيين. واستقر النازحون النوبيون في مناطق أخرى، وهاجر كثيرون منهم إلى بلدان الخليج العربية، ومنها المملكة العربية السعودية، بحثًا عن فرص العمل. وأسست الجالية النوبية جمعياتٍ ثقافية واجتماعية نوبية من أجل الحفاظ على ثقافتهم وتراثهم. وعلى مدى عقود، ظلت الجمعيات النوبية تعمل بصورة عادية في السعودية، مع التركيز الحصري على الأنشطة الثقافية والاجتماعية بعيدًا عن السياسة.

ومنذ مطلع العقد الأول من القرن الحالي، تزايدت مطالب النشطاء النوبيين بالعودة إلى أراضي أجدادهم والتعويض على ما حلّ بهم. ونصت المادة 236 من الدستور المصري لعام 2014، للمرة الأولى، على تنفيذ خطة تنمية شاملة للمناطق المهمشة، بما في ذلك النوبة، بمشاركة المجتمعات المحلية، من أجل الحفاظ على تراثها. وفي هذا الصدد، تشكّل في الرياض في مطلع عام 2020 ائتلاف يضم 40 جمعية نوبية لدعوة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بالالتزام بالمادة 236 من الدستور والسماح للنوبيين بالعودة إلى موطنهم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المحكمة الجزائية المتخصصة عادةً ما تُجري محاكمات اعتُبرت عند تقييمها فادحة الجور، وتؤدي إلى إصدار أحكام قاسية، بما في ذلك أحكام بالسجن لمدد بلغت 34 سنة، يعقبها المنع من السفر لمدة مماثلة، وصولًا إلى الحكم بالإعدام، كما دأبت السلطات على استخدامها كأداة لقمع المعارضين.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة الإنجليزية والعربية
ويمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 21 أكتوبر/تشرين الأول 2026
يُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: عادل إبراهيم فقير، الدكتور فرج الله أحمد يوسف، جمال عبد الله مصري، محمد فتح الله جمعة، سيد هاشم شاطر، علي جمعة علي بحر، صالح جمعة أحمد، عبد السلام جمعة علي بحر، عبد الله جمعة علي، وائل أحمد حسن إسحق (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/6094/2022/ar